

الملف البيئي في الحملات الانتخابية

- دراسة تحليلية لحالة الانتخابات الرئاسية 2019 في الجزائر -

The environmental file in electoral campaigns
-An analytical study of the situation of the 2019 presidential elections in
Algeria-

بن جديد رحمة

جامعة 8 ماي 1945 قالة - محبر الفلسفة والدراسات الإنسانية والاجتماعية ومشكلات الإعلام والاتصال

bendjedid.rahma@univ-guelma.dz،(الجزائر)

تاريخ النشر: 2024/04/30

تاريخ القبول: 2024/04/19

تاريخ الاستلام: 2024/02/01

ملخص:

يعد الملف البيئي اليوم من أهم الإشكالات التي تؤرق العالم، حيث أن الجميع معنيون بها وكلهم مطالبون بالمساهمة في إيجاد حلول لها أو الحد من تفاقمها على الأقل، سواء كانوا أفراداً أو جمعيات أو مؤسسات أو منظمات غير حكومية أو حكومات ومسؤولين وسياسيين...

وجاءت هذه الدراسة انطلاقاً من التقاطع الذي يجمع العلوم الاجتماعية والإنسانية ببقية العلوم الحيوية والعضوية، باحثة في مدى تناول الحملات الانتخابية الرئاسية في الجزائر للملف البيئي ومشكلات البيئة في برامجها الانتخابية، ومسلطة الضوء على العلاقة بين صناعة القرار السياسي ومواجهة المخاطر البيئية من خلال تحليل البرامج الانتخابية للمترشحين والمناظرة الرئاسية التي جمعتهم.

كلمات مفتاحية: البيئة ; الملف البيئي ; الحملات الانتخابية ; البرامج الانتخابية ; الانتخابات الرئاسية

Abstract:

Nowadays the environmental file has become one of the most important problems affecting the world, as everyone is concerned with it and is required to contribute to finding solutions to it or at least reducing its aggravation, whether they are individuals, associations, institutions, non-governmental organizations, governments, officials, politicians...

This study examines the extent to which presidential election campaigns in Algeria address the environmental issue and environmental problems in their electoral programs. And the relationship between political decision-making and confronting

environmental risks through analyzing the electoral programs of the candidates and the presidential debate that brought them together.

Keywords: The environment ; Environmental file ; Election campaigns ; Electoral programs ; Presidential elections.

مقدمة

تعتبر البيئة بالمفهوم البسيط المحيط الذي يحيط بالكائنات البشرية فتعيش وتنشأ فيه، وهذه الطبيعة التي تضم كل أصناف الكائنات الحية : الإنسان، الحيوان، والنبات، تضم كذلك بقية المكونات الطبيعية التي تشكل ذلك المحيط كالماء والهواء والتربة وحتى المنشآت الصناعية والمباني التي يشيدها الإنسان على مر العصور.

بالعودة للدراسات التاريخية التي تناولت علاقة الإنسان بالبيئة فإننا نجد أنها توصلت لكونه كان يعيش مع البيئة في علاقة وطيدة وحميمة بكل انسجام وتوافق، ولكن ما لبث الإنسان أن أثر على التوازن البيئي من خلال سعيه المستمر والمتطور لاستغلال هذه البيئة ومواردها في تحقيق حاجاته وتلبية رغباته المتزايدة فاختل بذلك النظام البيئي ونتج عنه غياب التوافق والانسجام الذي كان سائداً بين الإنسان وبيئته .

ولم تؤثر هذه التغيرات على نمط وأسلوب عيش الأفراد فحسب، بل أثرت كذلك على تواجد وتكاثر الثروة الحيوانية والغطاء النباتي، نظراً لأن النظام البيئي سلسلة مترابطة والإختلال في إحدى حلقاتها ينعكس على كافة الحلقات.

ولكون الإنسان الكائن الحي الوحيد المفكر والمخير لاتخاذ مثل هذه القرارات بحسن أو بسوء استغلال الموارد البيئية والطبيعية المحيطة به، فإن يعتبر المسؤول الأول والوحيد عنا تعانیه البشرية اليوم من اختلالات بيئية ومناخية وتبعاتها، ذلك أنك الحيوانات والنباتات ككائنات حية لا تختلف في نشاطها عن بقية العناصر الجامدة من تربة وماء وهواء.

إن الحجم المتزايد للإشكالات البيئية والمشاكل الفرعية الناتجة عنها، جعل من معالجة الموضوع بشكل عام أمراً صعباً وأقرب للمستحيل، فاتجه الإنسان للبحث عن حلول أصغر حيزاً وتطبيقاً، فنجد كل دولة أو إقليم أو قارة يسعى لتحسين من وضعيته والحد من مسببات هذا التأثير، والأمر سيان بالنسبة للدول العربية التي ارتأت أن تتوحد فيما بينها للبحث في مستقبل التغيرات البيئية التي تمس بالوطن العربي ومستقبل الإنسان العربي فيها.

إن الدراسات التي تعنى بالمسائل البيئية لا تقتصر على التخصصات العلمية كعلوم البيولوجيا والبيئة والمناخ وعلوم الأرض ... بل إن شقاً كبيراً من التعامل مع المشاكل البيئية والحد من أضرارها متعلق بمجالات أخرى بعيدة كل البعد عن هذا التقاطع العلمي، ولعل هذا الإهتمام المتأخر هو ما فاقم من حجم الأضرار البيئية على الكوكب.

والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجل فروعها تتناول هذه المسائل من وجهات نظر إلى الإنسان ودراسة سلوكه فهو المؤثر الأول والمباشر على البيئة، وعلى رأسها علم الاجتماع وعلم السياسة، حيث أن الأول يختص بدراسة القرار والسلوك

الفردى للإنسان تجاه البيئة، والثانى يهتم بالمستوى الأعلى أى بالقرارات والسلوكات العمومية والمقننة والرسمية التى تخص البيئة ومواردها.

والعلاقة بين العلوم الإجتماعية والسياسية علاقة تبادلية، فكما أبرزنا دور هذه التخصصات فى دراسة مشاكل البيئة، لا بد أن نشير للدور العكسى فنوضح أثر التغيرات البيئية على الواقع السياسى والديمقراطى للوجود الإنسانى، ويمكن التمثيل لذلك بالحروب والنزاعات السياسية التى قد تقوم بسبب موارد بيئية ثمينة كالماء أو المعادن أو الثروات الغاية لاسيما مع تناقصها وندرة بعضها فى العقود الأخيرة، كما أن خريطة التوزيع الديمغرافى للإنسان وحتى أعداد التزايد ونسب التنقل والإستقرار كلها مرتبطة بالواقع البيئى سواء الحام أو الذى أدخل عليه الإنسان تغيرات معينة، فنجد الطبيعة البشرية تقترب من الأماكن التى تتوفر على الموارد الطبيعية الأساس للعيش، والمناخ الملائم، والتضاريس الميسرة لإنشاء المنازل والأعمال... وهكذا، وهذا يعكس لنا جلياً قوة العلاقة التبادلية بين البيئة والواقع الإجتماعى والسياسى للإنسان.

إن بعض الإشكالات البيئة اليوم قد تفاقمت وبلغت درجة مهمة من الخطورة التى يستعصى على الأفراد والجماعات أن يواجهوها بمفردهم، وفى بعض الأحيان حتى الجمعيات ومنظمات المجتمع المدينى والمنظمات غير الحكومية والدولية تواجه عقبات فى مختلف الدول والمناطق حسب القوانين والسياسات التى تحكمها والتى تخضع لها تلك المناطق، فتضطر بذلك للجوء للمؤسسة السياسية التى تقع تحت سيادتها البيئة المتضررة أو الموارد الطبيعية المهددة، ومنه فإن القرار السياسى فى شؤون البيئة له دور مهم وفعال فى سبيل حمايتها والحد من الإستنزاف الذى تتعرض له، سواء كان القرار فردياً مستقلة من السلطة العليا للبلاد أو تابعاً للمؤسسات أكبر كالاتحادات القارية أو الأحلاف أو غيرها.

وانطلاقاً من كون القرار السياسى الأعلى درجة وسلطة فى الدول هو قرار مؤسسة الرئاسة، فإننا قد ارتأينا دراسة النموذج الجزائرى للقرار السياسى الخاص بشؤون البيئة وذلك من خلال دراسة تحليلية للحملة الإنتخابية للإنتخابات الرئاسية الأخيرة التى عرفتها الجزائر أواخر سنة 2019، حيث سنتناول بالتحليل البرامج الإنتخابية التى قدمها المترشحون من أجل الظفر بثقة الناخبين والتى يفترض أن تكون ملمة بكل المشاكل التى قد تواجه الجزائر دولة وشعباً بما فى ذلك المشاكل البيئية والطبيعية، كما سنتعرض للمناظرة التاريخية التى جمعت المترشحين الخمس قبيل الإنتخابات والتى تضم بدورها محاور حول أهم وأبرز التحديات التى تواجه الدولة فى ظل الواقع والنظام العالمى الحالى.

وعليه فقد طرحنا التساؤل الرئيسى التالى لدراستنا:

ما مدى تناول الحملات الإنتخابية للمترشحين لرئاسيات الجزائر 2019 ملف البيئة فى برامجها الإنتخابية؟

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى الإهتمام بالملف البيئى والإشكالات المتعلقة بحماية البيئة والموارد الطبيعية فى المجال السياسى الجزائرى وبالأخص على المستوى الرئاسى باعتبار أنه أعلى درجة فى سلطة اتخاذ القرارات فى الدولة، وذلك من خلال تحليل ورصد حضور الموضوع فى البرامج الإنتخابية للمترشحين وأهدافهم، وكذا فى محاور ومضامين المناظرة السياسية التى جمعتهم قبيل الإنتخابات الرئاسية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: البيئة

البيئة لغة مشتقة من الفعل الثلاثي بؤأ، ويقال تبؤأت منزلاً أي نزلته، والمصطلح العلمي الذي استعمله الباحث الألماني هيجل لأول مرة سنة 1866 للدلالة على علم البيئة مشتق من مصطلح إغريقي يحمل نفس المفهوم العربي ويعني "المنزل أو محل الإقامة"، وهو بذلك العلم الذي يدرس الكائن الحي في مكان إقامته أو منزله.¹

والبيئة اصطلاحاً تعني "العناصر الطبيعية الحية وغير الحية كافة، الموجودة على سطح الأرض وفوقه وتحتة"²، حيث تشمل الهواء بمكوناته المختلفة والطاقة بمصادرها، والتربة بما يعيش عليها من إنسان وحيوان ونبات، وكذا الأنهار والبحيرات والمحيطات.

ويعرف آخرون البيئة بكونها "تشمل العنصر الطبيعي بجوانبه الفيزيائية والبيولوجية والعنصر الصناعي، وتفاعلهما ينشأ الوسط الذي نعيش فيه على أي من صوره وأنماطه الخارجية والداخلية"³.

كما أشار باحثون إلى تعريف مفهوم البيئة بأنه المعنى الذي تحدده العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية الأخرى كعلم السياسة وعلم الاقتصاد وعلم الإقتصاد وعلم الجغرافيا.⁴

أما النظام البيئي فهو "التفاعل المنظم والمستمر بين عناصر البيئة الحية وغير الحية، وما يولده هذا التفاعل من توازن بين عناصر البيئة"⁵.

والملف البيئي هو كل المضامين والمواد الإعلامية والسياسية التي تناولت موضوع البيئة أو تعرضت لأحد إشكالاتها أو عناصرها أو تفاعلاتها.

المطلب الثاني : الحملات الانتخابية

"هي مجموعة الأنشطة التي يقوم بها الحزب أو المرشح السياسي بهدف إمداد الجمهور والناخبين بالمعلومات عن برنامجه وسياسته وأهدافه، ومحاولة التأثير فيهم بكل الوسائل والأساليب والإمكانات المتوفرة من خلال قنوات الاتصال والإقناع، وذلك بهدف الحصول على جميع أصوات الناخبين وتحقيق الفوز في الانتخابات"¹.

¹ عادل الشيخ حسين، البيئة مشكلات وحلول، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2003 ص8، بتصرف.

² محمد العودات، النظام البيئي والتلوث، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2000، ص 7.

³ رزاي سعاد، إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008/2007، ص3.

⁴ هدى عمارة، الجهود الجزائرية لحماية البيئة في المنظور الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2017 / 2018، ص 71، بتصرف.

⁵ بلال بوترعة وأشواق بن عمار، المقاربة التاريخية لعلاقة الإنسان بالبيئة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 7، العدد 2، أكتوبر 2021، ص170.

وتعد الحملات الانتخابية التي تقوم بإعدادها وتنفيذها الأحزاب السياسية والجماعات السياسية في أوقات دورية لحث الناخبين وإقناعهم بتأييد مرشحهم في الانتخابات أوضح وأقوى طرق وأساليب الاتصال السياسي وأكثرها فعالية وكثافة في الدول الديمقراطية².

والحملة الانتخابية هو الزمن المخصص لقيام المرشحين بحملتهم الانتخابية التي تتضمن الدعاية الانتخابية³، وعقد الندوات والمؤتمرات والمناظرات الجماهيرية وطرح البرامج والوعود، ومختلف الأنشطة السياسية التي تسبق عملية الانتخاب والتي يقوم بها المرشحون فرادى أو جماعات (أحزاب أو قوى سياسية) أو كلاهما، باستخدام التجمعات والمواكب والصحف والتلفزيون والإذاعة والإعلانات والنشرات والوسائط الإلكترونية بمختلف أنواعها... لإطلاع الناخبين على سياساتهم وبرامجهم بهدف الحصول على أصواتهم يوم الاقتراع، وعدم التصويت لمنافسيهم، وتختلف مدة الحملة الانتخابية وفي معظم الأحوال تنتهي الحملة الانتخابية قبل بدء التصويت بأيام قليلة⁴.

المطلب الثالث : البرنامج الانتخابي

البرنامج الانتخابي هو برنامج مرشح ما أو حزب أثناء الحملة الانتخابية، وهو عرض عام للنيات والمشاريع والتدابير المتخذة لتنفيذ ذلك، والتي تستهدف الحصول على أصوات الناخبين، ويتم ذلك العرض عبر وسائل إعلامية مختلفة .

ويتوقف البرنامج الانتخابي على طبيعة النظام الانتخابي القائم. فإذا كان النظام الانتخابي يرتبط بشكل أو بآخر بنظام القوائم الحزبية، كان البرنامج الانتخابي المعلن هو برنامج لحزب أو لقوى سياسية، وفي جميع الأحوال تسعى الأحزاب لإغداق برامجها بوعود مستقبلية. أما إذا كان الانتخاب يتم بالأسلوب الفردي فإن البرامج المعلنة عادة ما ترتبط بالدوائر الانتخابية والوعود الشخصية المرتبطة عادة بتحسين الخدمات على مستوى الدائرة⁵.

والبرنامج الانتخابي هو ما يتضمن خطة العمل المستقبلية والتي تقارب مجموعة العناوين الرئيسية التي تشكل محور اهتمام الناخبين في الفترة التي تخاض فيها الانتخابات، ويلعب البرنامج الانتخابي في الدول الديمقراطية دوراً حاسماً في توجيه خيارات الناخبين بالإقتراع إلى حزب ما أو عدمه، كما أنه يختلف عن الوعود العادية كونه خطة عمل استراتيجية، له أهداف محددة واطار زمني محدد⁶.

¹ صفوت العالم، الدعاية الانتخابية، نخضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 10.

² المرجع نفسه، بتصرف.

³ راندة عاشور عبد العزيز بسبوني، الحملات الانتخابية عبر الإعلام الجديد، المكتب العربي للمعارف، ط1، القاهرة، 2017، ص 38، بتصرف.

⁴ عمرو هاشم ربيع، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2009، ص140، بتصرف.

⁵ المرجع نفسه، ص 77، بتصرف.

⁶ الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، أهمية البرنامج الانتخابي وانعكاسه على النتائج، بيروت، 2021، ص 3، بتصرف.

المطلب الرابع : المناظرة الرئاسية

المناظرة في اللغة من النظير أو من النظر بمعنى الابصار أو الانتظار وفي المعجم الوسيط فيقال ناظر فلان صار نظيراً له، وناظر فلانا: باحثه وباراه في المجادلة وناظر الشيء بالشيء جعله نظيراً له، وتعرف أيضاً بأنها حوار بين شخصين أو فريقين يسعى كل منهما إلى إعلاء وجهة نظره حول موضوع معين والدفاع عنه بشتى الوسائل العلمية والمنطقية واستخدام الأدلة والبراهين على تنوعها محاولاً تفنيد رأي الطرف الآخر وبيان الحجج للمحافظة عليها أو عدم قبولها¹.

وتشير المناظرة إلى إدارة حوار رسمي بين طرفين فأكثر حول مسائل حيوية تهم الشأن العام لمجتمع ما في فترة زمنية ما، وتكون غالباً مقترنة بحدث الانتخاب أو التصويت على قرار خلافي أو سياسيات معينة².

كما تعتبر المناظرات الرئاسية شكلاً من أشكال الخطاب العام فهي مواجهة بلاغية بين متحدثين حول قضية معينة ضمن وقت محدد، ويدور هذا النقاش الرسمي في جلسة عامة تُقدّم فيها حجج مُعارضة، فتكون المناظرة بذلك مسابقة رسمية تحكمها ضوابط معينة تقام في إطار محدد ويديرها صحفي أو مقدم برامج تلفزيونية³.

المبحث الثاني : الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: واقع البيئة في العالم اليوم

إن كل المؤشرات والوقائع اليوم تدل على إشكالات خطيرة يعانها الكوكب على الصعيد البيئي والطبيعي، بعضها متعلق بالتلوث والبعض الآخر راجع إلى سوء استغلال الثروات والموارد الطبيعية، إما بإفراط أو بتفريط، ونفس هذه النتائج تؤكدتها الكثير من الدراسات والأبحاث الحديثة والمعاصرة، وحتى تقارير المنظمات العالمية والمؤسسات غير الحكومية التي تنشط في المجال البيئي عبر مختلف القارات والدول.

هذا وتحرص الجهات المختصة الناشطة أو المهتمة بالإشكالات البيئية على عقد عدة مؤتمرات كل سنة، من أجل متابعة تطورات الأوضاع وتقييم حالة التغيرات البيئية المستمرة وذلك بهدف تحديث الحلول وسبل الحماية.

ويمكن اعتبار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بربو سنة 2012 من أبرز المؤتمرات المؤثرة في تاريخ الحماية البيئية لأنه وبموجبه تم إنشاء جمعية الأمم المتحدة للبيئة، بعد أن كان هذا الشأن مرتبطاً بالتنمية المستدامة، لتصبح هذه الهيئة

¹ سعد مطشر عبد الصاحب علي، المناظرات التلفزيونية لانتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 2012 بين باراك أوباما وميت رومني (دراسة حالة)، جامعة بغداد، 2013، ص12، بتصرف.

² آمنة شريفي والظاهر بن أحمد، ثنائية التضليل وطموح التغيير ضمن البرامج الحوارية السياسية "المناظرة أمودجاً"، قراءة تحليلية في المناظرة السياسية لانتخابات الجزائر ديسمبر 2019، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، المجلد 18، العدد 1، أوت 2022، ص199، بتصرف.

³ كاظم عيدان سديد الفرطوسي، دور برامج المناظرات السياسية التلفزيونية في تعزيز اتجاهات الجمهور عن الانتخابات، جامعة الإمام جعفر الصادق، ص5، بتصرف.

المستحدثة هي الأرفع مستوى في العالم لصنع القرار بشأن البيئة، من خلال تحديد أولويات السياسات البيئية العالمية وتطوير القانون البيئي الدولي.

وتشرف هذه المؤسسات على متابعة أهدافها بشكل جدي ومحين حيث أنه تم عقد فعالية استثنائية في نيويورك سنة 2013 قبل عامين من الموعد النهائي المحدد لأهداف الألفية، وذلك لاعتماد مجموعة جديدة من الأهداف التي من شأنها خدمة الواقع نظراً للتطورات الطارئة عليه.

وكان آخر جدول لقمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي مايزال ساري المفعول في الوقت الحالي، هو ذلك الذي أصدر سنة 2015 ويحمل تخطيط الأهداف إلى غاية سنة 2030¹.

جاء في أحد آخر تقارير الأمم المتحدة للبيئة -بتاريخ فيفري 2021- أن "الإقتصاد العالمي نما خمسة أضعاف تقريباً في العقود الخمسة الماضية، لكن بتكلفة هائلة على البيئة العالمية وبالتالي على صحة وحياة البشر"²، وأرجع القائمون على التظاهرة أن أهم الأسباب التي أدت لهذا الوضع تعود بالأساس إلى استهلاك البشر المفرط للموارد والإفراط في إصدار النفايات وإعطاء الأولوية للمكاسب قصيرة الأمد مع التسبب بمشاكل على المدى الطويل. ونتيجة هذا اليوم ثلاث أزمات بيئية مترابطة تتمثل في اضطرابات المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث بكافة أنواعه ومصادره.

وفي سبيل مواجهة هذه المشاكل أو الحد منها على الأقل، تم اصدار التقرير المعنون ب "التصالح مع الطبيعة" وهو مخطط علمي لمعالجة حالة الطوارئ المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي والتلوث³.

المطلب الثاني: تأثير القرار السياسي على شؤون البيئة في دول العالم الثالث

لم تعد قضية تغير المناخ والبيئة محكرة على المؤسسات والهيئات التي تعنى بمشاكل بالبيئة والموارد الطبيعية فحسب، بل امتدت كما امتدت تأثيراتها إلى فئات مختلفة من المتضررين والمتحدثين عنهم. فقد أدرجت المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مكتباً يختص بتغير المناخ والبيئة نظراً لكون التمتع بالبيئة الآمنة والنظيفة والصحية والمستدامة حقاً من حقوق الإنسان، وواقع التلوث والاضطرابات المناخي والتغير البيئي يهدد التمتع بهذه الحقوق، ويقع على عاتق الدول التزاماً بمنع الآثار السلبية المتوقعة لتغير المناخ، ويقع على عاتقها كذلك ضمان التعويضات ووسائل التكيف الفعالة لكافة المتضررين لعيش حياة كريمة⁴.

¹ موقع <https://www.un.org/ar/conferences/environment>

² موقع <https://news.un.org/ar/story/2021/02/1071112>

³ نفسه بتصرف

⁴ موقع <https://www.ohchr.org/ar/topic/climate-change-and-environment>

هذا وقد ركزت التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة على لفت الإنتباه إلى القضايا الناشئة ذات الأهمية البيئية، ذلك أن القضايا البيئية الجديدة تظهر باستمرار، وثمة حاجة إلى إنتاج تقييمات علمية للفت انتباه صانعي السياسات والممارسين من أجل اتخاذ إجراءاتهم الفعالة في الوقت المناسب.

وعلى الرغم من أن القضايا المعروضة في التقرير تعد اليوم ناشئة أي محلية وصغيرة الحجم نسبياً، إلا أنه من المحتمل أن تصبح قضايا ذات اهتمام إقليمي وعالمي تؤثر على البيئة وسبل عيش الناس بشكل كبير في المستقبل¹.

جاء في تقرير فجوة الانبعاثات الصادر بتاريخ أكتوبر 2022، أن التعهدات الوطنية التي تم تحديثها في مؤتمر غلاسكو سنة 2021 ليست فعالة كما كان متوقفاً ولا تحدث سوى فرق ضئيل في انبعاثات سنة 2030، بيد أن هذا التقرير هو تقييم سنوي يعرض الاختلاف بين النسب المتوقعة للانبعاثات الغازية لسنة 2030 وبين ما يجب أن تصل إليه حتى نقتل من آثار تغيير المناخ، وهكذا فإن الأهداف المتعلقة بالحد من ظاهرة الاحتباس الحراري مازال بعيدة المنال بالنظر للنتائج الحالية.

ويخلص التقرير إلى أن " التحول العاجل على مستوى النظام هو الوحيد القادر على تحقيق التخفيضات الهائلة اللازمة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام 2030"²، ومع الحلول والإجراءات الواجب تطبيقها في قطاعات الإمداد بالكهرباء والصناعة والنقل والإنشاء المعماري وحتى الأنظمة الغذائية والمالية التي يوجه التقرير إليها صناع القرار السياسي في دول العالم، يؤكدون على أن محاولة الإلتزام بهذه الإجراءات قد تقلل نسب الانبعاثات إلى غاية 45% مقارنة بالتوقعات القائمة على السياسيات المعمول بها حالياً³.

وفي نفس السياق، صدر تقرير "فجوة التكيف" في شهر نوفمبر من سنة 2022 عن هيئة الأمم المتحدة للبيئة، وسلط الضوء على فعاليات ونسب التقدم والفوائد المشتركة لتطبيق إجراءات التكيف التي يسعى من خلالها لإيجاد حلول ناجعة لتغير المناخ والإختلالات البيئية والطبيعية الناتجة عن ذلك.

وحتى مع كون محاولات الإلتزام بهذه المعايير مطبقة لحد ما من الأطراف المتمثلة في الدول المتقدمة والقادرة على تطبيقها مادياً، فإن النتائج المرجوة تبقى متعثرة بسبب التمويل الدولي للبلدان النامية والذي يعادل نسبة أقل من 5 إلى 10 مرت من الإحتياجات المقدرة، الأمر الذي جعل الفجوة تزداد اتساعاً في الوقت الذي تتضاعف تكاليف مواجهتها بمرور السنوات⁴.

¹ موقع <https://www.unep.org/ar/resources/tqrry-afaq-2022>

² تقرير <https://www.unep.org/ar/resources/tqrry-fjw-alam-bathat-lam-2022>

³ نفسه

⁴ تقرير <https://www.unep.org/ar/resources/tqrry-fjw-altkyf-lam-2022>

وتتمثل أبرز إجراءات الحلول الصادرة في تقرير التكيف - كما في تقرير الإنبعاثات - في قطاعات شاملة وحيوية، لا تشرف عليها سوى السلطة السياسية في البلدان النامية كقطاع الزراعة والمياه والنظم الإيكولوجية، وهو ما يجعل القرار السياسي المحلي أول خطوة في المضي نحو تنفيذها.

أما التقرير الثالث الذي نستعرضه هنا، فهو التقرير الذي حمل عنوان " آفاق 2022 : الضوضاء والحرائق ووجوه التباين"، والذي تطرق لمجموعة من القضايا الناشئة كالتلوث الضوضائي وتأثيراته على الصحة البدنية والعقلية طويلة المدى، إلى جانب التدابير التي يمكن تنفيذها لإنشاء مناظر صوتية إيجابية وتجديدية في المناطق الحضرية. وكذلك قضية حرائق الغابات في ظل تغير المناخ ومخاطر ذلك على البيئة وبالتالي على حياة البشر، إضافة إلى الإجراءات الوقائية التي يمكن أن تساعد في الاستجابة وبناء القدرة على الصمود في وجه حرائق الغابات.

كما أشار هذا التقرير لمشكلة مهمة يمكن اعتبارها أحد أخطر نتائج تغير المناخ، وهي تغير التوازن الطبيعي الذي يعطل أنماط دورة حياة الأنواع النباتية والحيوانية على وجه الأرض، ولن يمكن معالجة هذه المشكلة إلا من خلال استعادة الاتصال البيئي والتنوع البيولوجي والسعي للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري¹.

يمكن القول أننا توصلنا لاستنتاجين من ملاحظة أحدث التقارير البيئية التي تطرقنا إليها أعلاه، الأول إستنتاج بيئي: وهو متعلق بمدى التداخل والترابط والتأثير المتبادل بين مختلف المشاكل البيئية سواء المتفشية حالياً أو الناشئة، وهذا إن دل إنما يدل على ضرورة اتخاذ مجموعة واسعة ومتكاملة من التدابير لمواجهةها كلها معاً، لأنه لن يكفي ولن يغير شيئاً التركيز على بعض الظواهر الجزئية منها فقط.

والإستنتاج الثاني وهو الأهم في سياق بحثنا هذا، السياسي : حيث أنه سبق وأشرنا جل القطاعات التي تنطلق منها اجراءات مواجهة أو حماية البيئة أو الحد مما يضر بها، هي قطاعات حيوية ووطنية تحتكرها السلطة الحاكمة في البلاد لاسيما في دول العالم الثالث والدول النامية عموماً، ويكاد ينعدم التوجه إلى الخصوصية فيها، وبالتالي فإن أي تغيير أو تعديل أو ترشيد في سياسيات وطرق عمل هذه المجالات لا بد أن يمر على صناع القرار السياسي الأعلى في الدولة، وهو ما يؤكد على أهمية وتأثير القرار السياسي اليوم على شؤون البيئة والدور المحوري الذي يلعبه في مستقبل الإشكالات البيئية.

المطلب الثالث: الملف البيئي في الإنتخابات الرئاسية

تعد فترة الحملات الإنتخابية أهم مرحلة في السباق الإنتخابي، ويمكن حتى اعتبارها أهم من يوم التصويت لأنها المرحلة التي يصنع فيها جمهور الناخبين قراره وقناعاته بشأن التصويت وما يوم الإنتخاب سوى تطبيق لذلك ونتيجة لتراكمات التعرض للرسائل السياسية خلال الحملة الإنتخابية.

¹ تقرير <https://www.unep.org/ar/resources/tqrry-afaq-2022-aldwda-walhrayq-wwjwh-altbayn>

وتبنى الحملات عموماً على برامج انتخابية مدروسة ومحددة بدقة، تتضمن مجموعة من المحاور والأهداف أو التدابير المتعلقة بكل محور، إما الواجب تطبيقها أو التي يلزم الحد منها، ومن البديهي أن تبنى هذه المحاور من واقع المواطنين المعاش ومشاكلهم اليومية وحتى المستقبلية، لأن السياسة الناجحة هي تلك التي تقوم على التنبؤ والإستشراف.

كمجال تكريس الديمقراطية والشفافية، والتنمية الاقتصادية للبلاد، والحلول المبتكرة للمشاكل الاجتماعية والصحية، والمواقف الدبلوماسية المتعلقة بالسياسة الخارجية والنزاعات والحروب في العالم، وكذلك القطاع البيئي.

إن القطاع البيئي اليوم صار عنصراً مهماً ومحوراً أساسياً تبنى عليه الحملات الانتخابية والمناظرات الرئاسية في كبرى الدول الديمقراطية والمؤثرة في العالم (كالولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا)، لأن مشاكل البيئة تؤدي إلى الأمراض وبالتالي إلى مشاكل صحية، وتؤدي إلى تغيير مناخية وجغرافية وبالتالي إلى مشاكل اجتماعية وديمقراطية، وتؤدي كذلك إلى اختلال التوازن الطبيعي المتعلق بالموارد والثروات وبالتالي إلى مشاكل اقتصادية، وحتى السياسات والقوانين الدولية المتبعة اليوم في مواجهة الأزمات البيئية قد تصل في بعض الأحيان إلى المشاكل السياسية بين الدول أو بينها وبين المنظمات غير الحكومية في حالة عدم الرضوخ أو الإلتزام.

ويمكن التأكيد على هذا من خلال ماحدث في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة 2016 بين المترشحة هيلاري كلينتون عن الحزب الديمقراطي والفائز دونالد ترامب عن الحزب الجمهوري عندما اشتكى الكثير من المواطنين وقتها لما لم يتم التعرض للموضوع البيئي والمناخي في المناظرات الرئاسية الرسمية، بعد أن كان جزءاً مهماً من الحملة والبرنامج الانتخابي للمترشحين وبالأخص مترشحة الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون، حيث اعتبر المواطنون الأمريكيون أن ملف البيئة كان جديراً بأن يشكل أحد محاور المناظرة وانتظروا أن يتم التطرق إليه على الأقل¹.

وهذا ما حدث في الانتخابات الرئاسية الموالية التي جمعت الرئيس السابق دونالد ترامب بمنافسه الفائز جو بايدن سنة 2020، والذي شكلت قضية فيروس كورونا باعتبارها أحد روافد الملف البيئي محوراً قائماً بذاته من محاور المناظرة الرئاسية².

وبالعودة لفرنسا، فإن الانتخابات الرئاسية الفرنسية بين المترشحين : الرئيس إيمانويل ماكرون ومنافسته مارين لوبان قد تناولت الملف البيئي في محورين من محاور المناظرة التي جمعتهم في رئاسيات 2022، حيث تعرضها للموضوع في ملف

¹ مقال <https://www.cnbc.com/2016/10/20/the-debate-topics-they-finally-talked-about.html>

ومقال <https://www.militarytimes.com/news/2016/10/20/here-are-the-biggest-defense-topics-the-presidential-debates-skipped>

² مقال <https://www.usatoday.com/story/news/politics/elections/2020/10/23/debate-transcript-trump-biden-final-presidential-debate-nashville/3740152001>

القطاع الصحي مع أن قد خصص له محور "الإحتراز المناخي" أين ناقشا التعامل مع ملف الطاقة والمفاعلات النووية وغيرها من الإشكالات المتعلقة بالجمال البيئي¹.

لقد أثبتت أزمة كورونا التي انتشرت مطلع سنة 2019 أهمية الإستشراف والتحضير لمواجهة نتائج التغير البيئي والاختلال الطبيعي الذي نعيشه اليوم، وهذا ما تسعى الهيئات المشرفة على القطاع البيئي في العالم على تعزيزه اليوم، حيث تسعى الهيئة البيئية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة إلى التأهب لمكافحة الجراثيم المستعصية وذلك عن طريق تعزيز العمل البيئي في الإستجابة لنهج الصحة الواحدة لمقاومة مضادات الميكروبات، حيث أكد أحد تقاريرها أن مقاومة مضادات الميكروبات "واحدة من أكبر مشاكل الصحة العامة العالمية، التي تشكل تهديداً ملحاً وخطيراً لصحة الحيوان والنبات والأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية"².

وصدر في هذا الإطار تقرير مفصل يحلل القطاعات الاقتصادية الثلاثة وسلاسل القيمة الخاصة بها والتي تعد محركات رئيسية لتطوير وانتشار مقاومة مضادات الميكروبات في البيئة: الأدوية والمواد الكيميائية الأخرى والزراعة والغذاء والرعاية الصحية، بالإضافة إلى الملوثات الناتجة عن نظم الصرف الصحي السيئة ومياه الصرف الصحي والنفايات السائلة، وهذا يعود بنا لجزئية دور القرار السياسي النافذ في ترشيد واصلاح ما يجري في هذه القطاعات. ولا يفوتنا أن نشير إلى حالة الجزائر كدولة فيما يخص أزمة فيروس كوفيد 19، والتي تأكد فيها بما لا يدع مجالاً للشك أن التحكم الكلي في القطاع الصحي الجزائري بيد السلطة على الرغم من انتشار المصحات والعيادات الخاصة، ذلك أن هذه الأخيرة لا تتمتع بالإستقلالية في القرار والتنفيذ عندما يتعلق الأمر باستيراد الأدوية أو اللقاحات أو تطبيق سياسات صحية معينة بسبب القيود القانونية والبيروقراطية.

كل هذا يجعل من السلطة الحاكمة الحالية ملزمة بمواكبة التقارير العالمية الحديثة والمتعلقة بالشأن البيئي والصحي والإستشراف الخاص بهما، من أجل التمكن من مواجهة أي أزمات مستقبلية قد تظهر أو تتطور من المشاكل الناشئة الحالية.

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

تعتبر مرحلة الضبط المنهجي من أهم المراحل في الدراسات التطبيقية، حيث يتم من خلالها تحديد المنهج الأنسب للدراسة وأداة جمع البيانات واختيار أسلوب المعاينة، وقد جاءت هذه الخطوات المنهجية في دراستنا كالتالي :

الفرع الأول : نوع الدراسة ومنهجها

¹ مقال <https://cutt.ly/awZA5Uwv>

ومقال <https://cutt.ly/GwZA6nS3>

² تقرير <https://www.unep.org/ar/resources/superbugs/environmental-action>

إن دراستنا تنتمي إلى المسوح الوصفية التحليلية، حيث تسعى إلى التوصل إلى مدى تناول الحملات الانتخابية الرئاسية في الجزائر لملف البيئة، ومنه فإنها ستعرض بالتحليل محتويات الحملات الانتخابية للمرشحين وهكذا يكون المنهج الأنسب لتحقيق ذلك هو المنهج المسحي (مسح مضمون وسائل الإعلام).

الفرع الثاني : أدوات جمع البيانات

لقد اعتمدت دراستنا على توظيف أداتين مختلفتين لجمع البيانات، وذلك حسب طبيعة العينتين محل الدراسة، فكانت الأداة الأولى هي أداة التحليل الوثائقي : وهي "نوع من أنواع تحليل المحتوى، يتمثل أساساً في عملية فحص الوثائق واستخراج عناصرها الأساسية والعلاقات بينها"¹، أما بالنسبة للأداة الثانية فقد اعتمدنا على أداة تحليل المضمون السمعي البصري، وهي أداة تستخدم في "اختبار الفروض المتعلقة بسمات الرسالة وخصائصها"² وحددنا فئاتها ووحداتها بما يتناسب مع المضمون محل الدراسة كما يلي :

جدول رقم 01 : بين فئات ووحدات التحليل

وحدة التحليل		فئة التحليل
وحدة الثانية	وحدة السؤال	فئة المدة
	وحدة الفكر	فئة عدد الأسئلة
وحدة الموضوع	وحدة الفكر	فئة الموضوع
	وحدة الفكر	فئة الأهداف
	وحدة الفكر	فئة الوظيفة
	وحدة الفكر	فئة الإستimalات الإقناعية

المصدر : من إعداد الباحثة

الفرع الثالث : مجتمع البحث وعينته

يتمثل مجتمع الدراسة في البرامج الانتخابية التي قدمها المترشحون الخمس الذين تأهلوا لخوض الانتخابات الرئاسية في الجزائر سنة 2019، ويتعلق الأمر بكل من:

- عبد المجيد تبون
- علي بن فليس

¹ فضيل دليو، منهج التحليل الوثائقي : تعدد مفهومي واجرائي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي، المجلد 7، العدد 1، مارس 2020، ص 106.

² عبد الكريم الديبسي، دراسات إعلامية في تحليل المضمون، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2017، ص 27.

- عبد القادر بن قرينة
- عز الدين ميهوبي
- عبد العزيز بلعيد

كان يفترض بالدراسة أن تجرى على حصر شامل لكل البرامج الانتخابية الخمس، لكن ولتعدد الحصول عليها كلها إما بسبب حذفها أو بسبب إغلاق المواقع والأرضيات التي خصصت للحملة الانتخابية والتي كانت تحملها، نظراً للفترة الزمنية الطويلة الفاصلة بين موعد الانتخابات وموعد إجراء الدراسة الحالية، فإننا التجأنا لعينة قصدية تتمثل في البرنامج الانتخابي الخاص بالمرشح عبد القادر بن قرينة، والمرشح علي بن فليس.

حيث حصلنا على البرنامج الأول من الصفحة الرسمية للمرشح على موقع الفايسبوك، وكذا صفحة الحزب الذي ينتمي إليه ويتأهله وترشح من خلاله : حزب البناء الوطني، وحملنا ملف البرنامج كاملاً منها. أما البرنامج الخاص بالمرشح الثاني علي بن فليس، فقد حصلنا عليه في النسخة الورقية التي تم توزيعها خلال فترة الحملة الانتخابية عن طريق بعض الزملاء من الناشطين في حزب المترشح : حزب طلائع الحريات.

وفي الشق الثاني من الدراسة، وفي نفس سياق قياس حضور الملف البيئي في الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2019، فقد توجهنا لتحليل المناظرة الرئاسية الأولى من نوعها في تاريخ الجزائر، والتي جمعت المترشحين الخمس بتاريخ 6 ديسمبر 2019، قبل أسبوع من إجراء الانتخابات التي تمت يوم 12 ديسمبر 2019.

المطلب الثاني: عرض بيانات التحليل

الفرع الأول : تحليل البرامج الانتخابية للمترشحين

أ. تحديد المعلومات الأساسية حول الوثائق :

إن الوثائق محل الدراسة، هي وثائق رسمية لأنها تودع لدى الهيئات الرسمية التي تعني بدراسة ملفات المترشحين والبت فيها، وهي السلطة المستقلة للانتخابات في حالة دراستنا، ويتم نشرها ورقياً وإلكترونياً لكي يطلع عليها الناخبون بكل تفاصيلها، كما يتم عرضها وتناول محتوياتها بالتفصيل في وسائل الإعلام العمومية والخاصة في البلاد، ناهيك عن مختلف نشاطات الحملة الانتخابية من خطب ومؤتمرات ولافئات ...

تتمثل هذه الوثائق في البرنامجين الانتخابيين للمترشحين عبد القادر بن قرينة وعلي بن فليس، وقد تم تنظيم هذه المنشورات من أجل الدعاية الانتخابية للمترشحين، حيث تتضمن البرامج المخطط الذي يسعى المترشحون لتطبيقه في حال فازوا والأهداف التي يسعون لتحقيقها، والوعود التي تستميل جمهور الناخبين للثقة لهم ومنح أصواتهم لهم، أي أنها الدليل الأساسي الذي بنيت عليه حملة كل من المترشحين لرئاسيات ديسمبر 2019 بالجزائر.

لا يمكن الجزم إذا كان البرنامج الانتخابي من إعداد المترشح ذاته أم لا، ولكن في العموم يتم إنجاز هذه البرامج من طرف فرق كاملة تضم مختصين من عدة مجالات (السياسة، الإقتصاد، التعليم، الصحة ...) وتشرف عليها إدارة الحملة

الانتخابية للمترشح إذا كان حراً أو الحزب المنتمي له إذا كان المترشح متحزباً كما هي الحال بالنسبة للمترشحين محل الدراسة، إذ ينتمي المترشح عبد القادر بن قرينة إلى حزب البناء الوطني، فيما ترشح علي بن فليس ممثلاً لحزب طلائع الحريات.

ب. النقد الوثائقي :

1. نقد الأصالة (النقد الخارجي)

لقد سبق وأنا تحصلنا على النسخة الإلكترونية من البرنامج الانتخابي للمترشح عبد بن قرينة من الصفحة الرسمية له ولحزبه على موقع الفيسبوك، والصفحة الرسمية في حد ذاتها مصدر موثوق يمكن الإعتماد عليه فيما يخص المعلومة الرسمية والصحيحة المتعلقة بالحزب ونشاطاته وممثليه. فضلاً عن أن صيغة التحميل الإلكترونية هي صيغة PDF أي لا يمكن التعديل على محتواها بالإضافة أو بالحذف، وقد أحالنا رابط الصفحة على حساب google drive الرسمي والخاص بالحزب، كما أن الملف المتكون من 78 صفحة كان عبارة عن النسخة الإلكترونية المسوَّحة للنسخة الورقية المطبوعة والمنشورة، بجنت الحزب وشعاره ... وكل هذه المراحل تتم عبر أليات قانونية تتأكد من صحة الوثائق في كل مرحلة.

أما البرنامج الثاني، أي برنامج المترشح علي بن فليس والذي حصلنا عليه في النسخة الورقية من طرف منخرطين في حزب المترشح "حزب طلائع الحريات" والذين بدورهم حصلوا عليه أثناء توزيعه على جمهور الناخبين في فترة الحملة الانتخابية، فإنه قد تم التأكد منه من خلال وجود ختم الحزب كذلك وشعاره وبياناته، خصوصاً وأن المطابع ودور النشر لا تطبع مثل هذه المنشورات إلا بتصاريح رسمية على مسؤولية الجهات المشرفة عليها (الحزب) ، وقد كان المطبوع المتكون من 23 صفحة في حالة لا بأس بها، تتيح الإطلاع على كافة محتوياته بشكل جيد، مقروء، وواضح، رغم بعض التلف والإنحناءات التي مست الغلاف خصوصاً، بسبب التخزين طوال هذه الفترة.

2. نقد التأويل (النقد الداخلي)

جاء البرنامج الانتخابي للمترشح عبد القادر بن قرينة تحت عنوان "أرضية أولية - البرنامج الانتخابي - عبد القادر بن قرينة رئيساً للجمهورية"، وقد قسم إلى خمس أقسام كالتالي:

- أسس البرنامج -قيمنا ومبادئنا-
- الإصلاح السياسي دولة قوية تحت رقابة الشعب
- الإصلاح الاقتصادي بناء اقتصاد قوي يحقق النمو ورفاهية المواطن ويضمن الأمن القومي
- التنمية البشرية والسياسة الاجتماعية ظروف أفضل لازدهار الفرد وتنمية رأس المال البشري ورفاه المجتمع
- العلاقات الخارجية والأمن جزائر قوية وغنية، ومستقرة في عالم معقد ومليء بالتهديدات

يمكن اعتبار أول تناول لموضوع البيئة في هذا البرنامج الانتخابي في القسم الخاص بالإقتصاد عندما وضع المخطط برنامجاً واسعاً ومكثفاً للنهوض بالإقتصاد والصناعة من خلال التأكيد على ضرورة التحول إلى اقتصاد فعالية وهو الإقتصاد المتنوع والقائم على الابتكار والاستعمال المكثف للموارد والإنتاجية العالية، بدل نموذج الإقتصاد السابق الذي كان مؤسساً على أسعار النفط المرتفعة والإستخدام الواسع للمواد الطبيعية، ومما سبق طرحه وتوضحيه فإن هذا النوع من النشاطات الإقتصادية والصناعية يساعد في حماية البيئة والحفاظ على توازن النظام البيئي وهدم اختلال سلسلة الموارد الطبيعية.

كما أشار البرنامج في أكثر من موضع لأهمية التوجه نحو الطاقات المتجددة والنظيفة للتخلص من ريع المحروقات، وأكد عليها في العنصر الذي تناول "المجالات الإستراتيجية" ومن بينها "التحول الطاقوي" عبر تكريس نموذج استهلاكي طاقي داخلي موجه نحو مصادر الطاقة البديلة والاستثمار في الطاقات المتجددة لاسيما الافة الشمسية الحرارية باعتبارها خياراً إستراتيجياً في الجزائر، يتحقق من خلاله الأمن الطاقوي والتنافسية السعري وحماية البيئة وترقية الصادرات من فوائض الغاز.

في البند الذي خصص للحدوث عن القطاعات الداعمة للتنمية الإقتصادية وهي أربع قطاعات : الطاقة، الفلاحة والصيد البحري، الصناعة، الموارد المائية، تم التطرق للملف البيئي في العنصر الخاص بالطاقات المتجددة، ولكن من دون تفاصيل حيث تم الإكتفاء بالحديث عن "حماية البيئة" كنتيجة لاتخاذ هذه التدابير.

وتم تناوله مجدداً بشيء من التوسع في العنصر الذي اهتم بتحديث البنية التحتية، النقل والإمداد، وهيئة الإقليم حيث ذكر مجموعة من التدابير كالتالي:

- ترقية سياسة النقل السليمة بيئياً والتي ينبغي أن تعالج مشكلة زيادة حركة المرور وتشبع الشبكة وارتفاع مستويات الضوضاء والتلوث وتشجيع استخدام وسائل النقل صديقة للبيئة.
- ترقية وظيفة المدينة، وتحسين تسييرها عبر نموذج المدن الذكية وحمايتها من المهددات البيئية والأخطار الطبيعية.

أما البرنامج الرئاسي للمترشح علي بن فليس فحمل عنوان " البرنامج الإستعجالي الوطني للمترشح للإنتخابات الرئاسية علي بن فليس 2019"، ويدل مصطلح "إستعجالي" على الظروف السياسية والأمنية التي كانت تعيشها البلاد في تلك الفترة بعد الحراك الشعبي واستقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والأحداث التي تتالت وتأجلت بسببها الرئاسيات مرتين متتاليتين، ليتقرر أخيراً اجراؤها في ديسمبر 2019 بإشراف وإصرار قيادة المؤسسة العسكرية التي أبت إلا أن تعيد الأمور إلى سياقها الشرعي بانتخاب رئيس مدني يستلم سلطات البلاد، وهذه السرعة في تنظيم وتحضير وإجراء الإنتخابات هي ما جعلت المترشحين يسرعون كذلك في إعداد برامجهم وحملاتهم.

قسم البرنامج إلى ثلاث أقسام أساسية : التدابير الفورية السياسية، المخطط الإستعجالي الإقتصادي، والمخطط الإستعجالي الإجتماعي.

لقد توصلنا من خلال البحث في مجال البيئة في الجزائر إلى نتائج العديد من الدراسات التي توصلت إلى دور الجمعيات الفعالة والوحيد تقريباً على الساحة في مجال حماية البيئة والموارد الطبيعية، وعليه فإن البند المتعلق بتسهيل إنشاء واعتماد الجمعيات الوارد في القسم الأول من البرنامج الانتخابي، يمكن أن يخدم المجال البيئي ولو بشكل غير مباشر وغير كاف، ولكن فعال على أرض الواقع.

ركز القسم الثاني الخاص بالإقتصاد على الإصلاحات الإقتصادية الخاصة بكل المجالات الفرعية ولاسيما الصناعية، وهذا كله قد يفيد الدولة من المنظور التنموي فيساعد على النهوض الإقتصادي ولكنه في نفس الوقت يشكل ضرراً بيئياً كبيراً حسب ما سبق توضيحه في العناصر السابقة التي تناولنا فيها نتائج تقارير هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالبيئة، خصوصاً وأنه في المقابل لم يبلغ الإهتمام بالمشاكل البيئية نفس الدرجة من الإهتمام بالتطوير الصناعي والإقتصادي.

في نفس العنصر الإقتصادي، تطرق البرنامج إلى موضوع البيئة في العنصر الخاص باستراتيجية الانتقال الطاقوي حيث تعتمد هذه الإستراتيجية حسب برنامج حزب طلائع الحريات والمرشح علي بن فليس على أربعة ركائز : الأمن الطاقوي البعيد المدى، الحفاظ على البيئة، حماية صحة المواطنين، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

في القسم الثالث والمتعلق بالإصلاح الإجتماعي، تم تناول ملف البيئة بشكل مباشر وصريح ولكن كجزئية من العنصر الذي حمل عنوان "تحسين الإطار المعيشي وتحقيق الإنصاف الإجتماعي"، فقد كان البند الأخير منه "إعادة التفكير في تهيئة الإقليم وضمان الحفاظ على البيئة بشكل أفضل"، وذلك من خلال :

- إعادة تحديد مخطط تهيئة الإقليم
- إطلاق برنامج واسع للحفاظ على البيئة
- إنشاء جوائز سنوية لأنظف بلدية وأنظف مدينة، وعصرية إدارة النفايات (الحضرية والريفية والصناعية).

ويمكن أن نلاحظ هنا ضعف التعبير الذي ينعكس بطبيعة الحال على ضعف الأداء، فبينما تم تقرير القيام بأمور معينة وإنجاز وتطبيق أخرى، حمل عنصر البيئة عنوان "إعادة التفكير" أي أنه ليس قيد البرنامج الإستعجالي ولا في طريق التطبيق والإنجاز بعد، كما أن التفكير في تحقيق شيء معين لا يقود بالضرورة إلى إتمامه دائماً.

الفرع الثاني : تحليل المناظرة الرئاسية

حملت المناظرة الرئاسية الجزائرية الأولى من نوعها في تاريخ الانتخابات في الجزائر، عنوان "الطريق إلى التغيير"، على امتداد ثلاث ساعات متواصلة، تشكلت المناظرة من 13 سؤال مقسماً على أربع محاور أساسية:

- المجال السياسي
- المجال الإقتصادي

- مجال التربية والتعليم والصحة
- مجال السياسة الخارجية

ومنه فلم يتم تناول ملف البيئة إطلاقاً في المناظرة، ولا حتى التطرق إليه أو الإشارة له في أحد المجالات القريبة كالإقتصاد أو الصحة.

وهذا يعتبر نقصاً فادحاً في شمولية وإلمام المناظرة بالمواضيع التي تهم وتمس مستقبل الدولة والمواطنين، وقد بيننا في العناصر السابقة المكانة التي تحتلها الإشكاليات البيئية في المناظرات الرئاسية العالمية في كبرى الدول، والدور الذي ينتظره المواطنون في تلك الدول الديمقراطية من المترشحين بخصوص المجال البيئي ومطالبتهم بحضور الموضوع في كل فرصة سانحة لأنه بالفعل صار من المواضيع الأساسية والأكثر تأثيراً على كل المجالات الأخرى التي قد تحظى بالأولوية عن البيئة في التظاهرات السياسية كالمناظرات أو المؤتمرات.

وبالإسقاط على حالة الجزائر، فإن المأساة التي عرفت الجزائر خلال أزمة التعامل مع جائحة فيروس الكورونا، وما تلاها من الحرائق الكبيرة التي مست مختلف مناطق الوطن لثلاث سنوات متتالية دليل ملموس على ضرورة إيلاء الأهمية للمجال البيئي في البرامج الانتخابية.

وحتى رغم الظروف السياسية الإستثنائية التي كانت تعيشها الجزائر في هذه الحملة الانتخابية والتي استدعت حسب البعض التركيز على القطاعين السياسي والإقتصادي الإجتماعي أكثر من البقية، لا تبرر التداعيات اللاحقة، لأن أزمة كوفيات كورونا أو ضحايا الحرائق المتكررة قد تؤثر بالسلب على الاستقرار السياسي والتنمية الإقتصادية، ويمكن حتى أن تثير انتفاضات شعبية أخرى بسبب تدهور تلك الأوضاع.

وهذا كله إن دل فإنما يدل على وجوب التطرق للملف البيئي في أي قضية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها لاسيما إذا تعلق الأمر بالتخطيط و البرمجة، فحتى الهيئة البيئية للأمم المتحدة تركز طاقات مادية وبشرية وعلمية هائلة من أجل الدراسات الإستشراافية حول مشاكل البيئية كنوع من التنبؤ ومحاولة التحكم في المخاطر البيئية والطبيعية التي تواجه العالم.

وكما تم الإقتداء بكبرى الدول الديمقراطية في تقاليد المناظرة والقرعة وتكريس ديمقراطية الإقتراع، وجب أيضاً الإقتداء بها في مضامين هذه المناظرات من حيث المحاور ونقاط التركيز لأنها لم تختَر صدفة، مع مراعاة الخصوصية التاريخية والهوياتية لكل دولة.

المطلب الثالث : عرض نتائج التحليل

بعد تناول البرامج الانتخابية للمرشحين بالدراسة والتحليل، وكذا المناظرة الرئاسية التي جمعهم قبيل الانتخابات، توصلنا لمجموعة من النتائج نعرضها كما يلي:

- كان حضور الملف البيئي في الانتخابات الرئاسية الجزائرية لسنة 2019 حضوراً محتشماً وسطحياً بشكل عام، لا يتوافق والواقع البيئي المعاش.
- لم تخصص البرامج الانتخابية للمرشحين عنصراً خاصاً بالمجال البيئي أو بأي متغير فرعي متعلق به، واكتفت بالتطرق للبيئة في بعض المواضيع المرتبطة بالطاقات المتجددة في الإقتصاد، أو تهئية الأقاليم وحمايتها.
- ذكرت البيئة في بعض المواضيع في البرامج الانتخابية، ولكن بشكل سطحي وعام للغاية، من خلال العبارات الفضفاضة وغير القابلة للتطبيق ولا القياس "كحماية البيئة" دون التطرق لاجراءات واقعية وملموسة لتجسيد هذه الحماية.
- أرفقت البرامج الانتخابية للمرشحين أهداف جديدة ومدروسة، قابلة للقياس وواقعية في جل المجالات التي تطرقت إليها، ودعمتها باحصاءات ونسب مئوية للنجاح والتأثير، الأمر الذي غاب تماماً عن الأهداف الصغيرة التي ذكرت، مما يجعل تطبيقها أو رؤية نتائجها على أرض الواقع أمراً مستحيلاً، وذكرها لم يكن إلا ترفاً لغوياً لاتمام الفكرة في بعض المواضيع.
- توصلنا كذلك من خلال ملاحظتنا وتحليلنا للبرامج الانتخابية، أن مفهوم البيئة ومشاكلها في حد ذاته مايزال مفهوماً قاصراً وناقصاً وقديماً جدياً، يتناول المعنى بسطحية ربط البيئة بالتلوث واقتصار حمايتها على جمع النفايات، وهذا في حد ذاته اشكال كبير في الوقت الذي تصدر الهيئات المعنية تقارير وتحذيرات عن مخاطر الضوضاء البصرية وغيرها من الظواهر الجديدة.
- قبل الحديث عن حماية البيئة أو مواجهة الأخطار البيئية وحل مشاكلها، لا بد من إعادة صياغة وشرح وترسيخ للمفهوم البيئي بالصيغة والمؤشرات المعاصرة التي صار عليها اليوم، لأنها أساس فهم المشكلات البيئية وأول خطوة للسعي في مواجهتها.
- لقد كان التناول البسيط للملف البيئي في البرامج الانتخابية محل التحليل، تناولاً غير مدروس، بدليل أنه ترافق بل وذكر بالتوازي في بعض المواضيع مع اجراءات وقرارات وأهداف تضر بالبيئة بشكل مباشر، كمثال استغلال الغاز الصخري الذي يربط بالشروط البيئية وغيرها.
- لم يذكر الملف البيئي في المناظرة الرئاسية التي جمعت المرشحين اطلاقاً، لا صراحة ولا تضميناً، ذلك أن المحاور والأسئلة المعدة مسبقاً لم تتناول الموضوع.

خاتمة:

على الرغم من الأهمية التي يكتسيها موضوع البيئة والإشكالات المتعلقة به عموماً إلا أن التعامل معه اليوم لا يتم بالشكل المفروض حسب ما تقتضيه الظروف، فالمختصون لا يتلقون ردود أفعال على دراساتهم وتحذيراتهم، والمستهلكون من القطاعين الصناعي والتجاري يتجاهلون التوقعات والتخويفات، أما القائمون على صناعة القرار من المسؤولين والسياسيين كما هو حال عينة هذه الدراسة فهم إما لامبالون وإما لا يولون الإهتمام الكافي بالملف البيئي شكلاً ومضموناً ولا يضعونه ضمن مخططاتهم وأهدافهم وبرامجهم السياسية أو الانتخابية وهو ما يجب أن يتغير ونحن كلنا ولا سيما الباحثون وأهل العلم معنيون بالمشاركة في هذا التغيير، لأن الوضع البيئي يمسننا جميعاً والدارسون أقدر من غيرهم على المساهمة في التأثير وإحداث هذا التغيير على مستوى الأفراد والمؤسسات على الأقل.

قائمة المراجع:

- آمنة شريفى والطاهر بن أحمد، ثنائية التضليل وطموح التغيير ضمن البرامج الحوارية السياسية "المناظرة أمودجاً"، قراءة تحليلية في المناظرة السياسية لانتخابات الجزائر ديسمبر 2019، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، المجلد 18، العدد 1، أوت 2022.
- بلال بوترعة وأشواق بن عمار، المقاربة التاريخية لعلاقة الإنسان بالبيئة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 7، العدد 2، أكتوبر 2021.
- الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، أهمية البرنامج الانتخابي وانعكاسه على النتائج، بيروت، 2021.
- راندة عاشور عبد العزيز بسيوني، الحملات الانتخابية عبر الإعلام الجديد، المكتب العربي للمعارف، ط1، القاهرة، 2017.
- رزاي سعاد، إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2008/2007.
- سعد مطشر عبد الصاحب علي، المناظرات التلفزيونية لانتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 2012 بين باراك أوباما وميت رومني (دراسة حالة)، جامعة بغداد، 2013.
- صفوت العالم، الدعاية الانتخابية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
- عادل الشيخ حسين، البيئة مشكلات وحلول، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- عبد الكريم الديسي، دراسات إعلامية في تحليل المضمون، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2017.
- عمرو هاشم ربيع، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2009.

- فضيل دليو، منهد التحليل الوثائقي : تعدد مفهومي واجرائي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي، المجلد 7، العدد 1، مارس 2020.
- كاظم عيدان سديد الفرطوسي، دور برامج المناظرات السياسية التلفزيونية في تعزيز اتجاهات الجمهور عن الانتخابات، جامعة الإمام جعفر الصادق.
- محمد العودات، النظام البيئي والتلوث، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2000.
- هدى عمارة، الجهود الجزائرية لحماية البيئة في المنظور الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2017 / 2018.